

لقاء العدد



فضيلة الدكتور محمد بن
إبراهيم بن عبد الله الهويش*

أجرى الحوار
حمد بن عبد الله ابن خنين

* عضو محكمة التمييز بالرياض سابقاً .

ضيفنا في هذا العدد.. أحد رجالات العدل والقضاء، عمل قاضياً بوزارة العدل.. ثم مدرساً بوزارة المعارف.. ثم قاضياً بديوان المظالم، ثم مفتشاً قضائياً بوزارة العدل، مارس الكثير من أعمال التفتيش والتحقيق القضائي بوزارة العدل، شارك في العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات العدلية والقضائية، ثم قاضياً في التمييز، له نشاط إعلامي في الإذاعة، حصل على شهادة الدكتوراه بعد تقاعده، طرحنا عليه العديد من التساؤلات الطارئة على الساحة العدلية والقضائية، فكانت إجاباته نموذجية في مسابقتها للمستجدات، وإليك ما دار من حوار مع فضيلة الشيخ د. محمد بن إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم بن سعد الهويش:

■ حدثونا عن نشأتكم وتعليمكم؟

مفتشاً قضائياً، وفي عام ١٤١٧هـ تمت ترقيتي إلى قاضي تمييز، فباشرت العمل في التمييز، وفي عام ١٤٢٦هـ رقيت إلى درجة رئيس هيئة تمييز، ثم تقاعدت في بداية شهر رجب عام ١٤٢٨هـ.

■ ما الأعمال التي مارستها أثناء عملكم وبعد تقاعدكم؟

- كان لي نشاط إعلامي إذاعي فقد أعدت بعض البرامج وقدمت بعض الأحاديث وقد كلفني معالي الشيخ إبراهيم العنقري - رحمه الله - حينما كان وزيراً للإعلام بالرقابة السمعية على البرامج ومكثت في هذا العمل المسائي التعاوني أكثر من خمسة عشر عاماً ثم اعتذرت منه، أما بعد التقاعد فلم أمارس أي عمل بل أخذت إلى الراحة، وقد عُرض عليّ عمل قضائي ... في إحدى دول الخليج فاعتذرت لظروفي العائلية.

■ من تذكرون من زملائكم ومشايخكم؟

- هناك زملاء فصل، وهناك زملاء مدرسة أو كلية، وأنكر من زملائي في الفصل الإخوان محمد النافع ومحمد السنيدي وعبدالرحمن العيسى - رحمهم الله -، أما عن مشايخي فقد تلقيت التعليم على يد كثير منهم في جميع

- من مواليد شقراء عام ١٣٥٨هـ ونشأت في مسقط رأسي في بيت صالح والحمد لله، فقد كان معظم أفرادهم يحفظون القرآن الكريم نساء ورجالاً، وقد عمل والدي - رحمه الله - في التعليم والقضاء أكثر من أربعين عاماً، أما عن تعليمي فقد أُلحِقني والدي بالمدرسة الابتدائية بشقراء لما بلغت السادسة من العمر وبعد تخرجي من هذه المدرسة التحقت بدار التوحيد بالطائف ودرست فيها المرحلتين المتوسطة والثانوية، ثم واصلت دراستي الجامعية بكلية الشريعة بمكة المكرمة وقد التحقت بالمعهد العالي للقضاء عندما فتح بالرياض وحصلت على الماجستير، وفي الآونة الأخيرة حصلت على الدكتوراه من الجامعة الدولية الأمريكية في الولايات المتحدة بنيويورك.

■ عملتم في وزارة العدل فترة طويلة حينما أن تحدثونا عن مسيرتكم العملية حتى تقاعدكم؟

- بعد تخرجي من كلية الشريعة عينت قاضياً في محكمة الدمام، فاعتذرت والتحقت بالعمل في وزارة المعارف آنذاك، «مدرساً» في المرحلة المتوسطة بالرياض، وبعد خمسة أشهر صدر أمر سام بنقلي إلى ديوان المظالم قاضياً، وبعد فترة أكثر من عشر سنوات انتقلت إلى وزارة العدل

الحق بدليله المادي الواضح لا يسقط بالتقدم

المتلقي إلى بعض المصادر في هذا الشأن، وهي كتاب الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في القضاء،

وصحيفا البخاري ومسلم، والمجموع للعدوي وكتاب الفروق للقرافي، وكتاب القضاء والجنايات في كتاب المغني لابن قدامة، والمحلّى لابن حزم، والمصنّف لعبد الرزاق في القضاء، إضافة إلى أعلام الموقعين لابن القيم وإلى ما جاء في بعض الكتابات المعنية بالدراسات كالدستور النظري لأدم خيرى براك والدستور العالمي للبرت آموز وغيرهما من الكتب التي قد تعين الباحث سواء في الإجابة على هذا السؤال أو الذي قبله، لأن المرجعية تعين القاضي في إدراك إجراءات مسيرة التقاضي إضافة إلى الأنظمة واللوائح والتعاميم المبلّغة.

■ هل يعد انتشار مكاتب المحاماة ظاهرة صحية، وهل هناك طبقات للمحامين وأنواع للمحاماة، وما أبرز المشكلات التي تواجههم؟

- انتشار المحامين وزيادتهم ظاهرة صحية لأن المحامين يشتركون مع القضاء في تطبيق العدل، والمحامي شخص مؤهل ودارس لأحكام الشرع والأنظمة والتعاليم وهم بديل منظم للوكلاء وحبذا أن يتم وضع طبقات للمحامين يقسمون بموجبها حسب خبراتهم ومؤهلاتهم وتأثير نشاطهم في تحقيق العدالة حتى لا يقع البعض في محام يضيع الحق بسببه. أما أنواع المحاماة فأرى أن المحاماة تتطلب من المحامي إلماماً بالنواحي الشرعية والقانونية ليؤدي دوراً متكاملًا في القضية ومجرياتها.

أما أبرز المشكلات التي تواجه المحامين فهي كثيرة ونذكر منها عدم وجود مكان لهم بالمحكمة وحبذا أن يزوّد كل منهم ببطاقة لتيسر له القيام بعمله، كذلك مطلوب رفع مستوى الوعي لدى الناس بالتعريف بدور

انتشار المحامين وزيادتهم ظاهرة صحية

المراحل الدراسية وأذكر منهم والدي والشيخ عبدالله الخربوش والشيخ عبدالمجيد حسن (رحمهم

الله) في المرحلة الابتدائية وفي المرحلة المتوسطة والثانوية الشيخ عبدالمنعم النمر.. والشيخ محمد الطيب النجار ومحمد وعبد السلام السرحان -رحمهم الله-. أما في المرحلة الجامعية، فالشيخ محمد متولي الشعراوي -رحمه الله- وفي مرحلة الماجستير الشيخ عبدالعزيز ابن باز والشيخ عبدالله ابن حميد والشيخ عبدالرزاق عفيفي -رحمهم الله-، وقد كان لهؤلاء المشايخ جميعهم تأثير في نفسي لما يتميزون به من رغبة صادقة في إيصال العلم للمتلقي.

■ حدثونا عن تجربتكم في التفتيش القضائي؟

- عملت في التفتيش القضائي مفتشاً وقد مارست الكثير من الأعمال، حيث مارست التفتيش والتحقيق القضائي كما شاركت في المؤتمرات والندوات واللقاءات العدلية والقضائية وما يتعلق بالجريمة في الداخل والخارج بتكليف من وزارة العدل وبطلب من وزارة الداخلية.

■ هل القاضي ملزم بضرورة فهم السياسة الإدارية؟

- أي قاض لا يحسن مثل ذلك قد يجد نقصاً في نظر القضايا ذلك أن القضاء والإدارة وسياسة الأداء ونظر الخصومات وحيثياتها والمرافعات والنقض ونحو ذلك تتطلب إلماماً بفن الإدارة.

■ هل الحق بدليله المادي يسقط بالتقادم؟

- الحق بدليله المادي الواضح لا يسقط بالتقادم لأنه يترتب على ذلك ضياع ذلك الحق الذي يملكه صاحبه بدليله المادي الذي لا يقبل الجدل، وهذا مما يجعل له حق المعاودة بالمرافعة ولعلي أرشد

مدونة الأحكام القضائية إضافة جديدة للإعلام القضائي

المحامية وتحقيق العدالة
والمساهمة في إحقاق الحق
وإبراز المضمون الحقيقي
لهذه المهنة وأخيراً تقديره في
مجلس التقاضي وحسن التعامل معه.

وأود أن أنبه إلى أن على المحامي أن يقدم الصورة
المثلى لعمله بالالتزام بضوابط المرافعة والبعد عن اللدد
والمشاكسة التي تسيء إلى عمله، وكذلك على من يريد
أن يتصدى لهذا العمل الجليل أن يتصدى له برغبة
صادقة ومخلصة لخدمة الحق ونصرة المظلوم والبعد
عن كل ما من شأنه أن ينال من شرف هذه المهنة المعينة
للقضاء من الأهداف المادية أو الانتصار لأغراض عرقية
أو مذهبية أو إقليمية.

■ حدثونا عن شخصية «المسؤولية الجنائية» وما رأى
الفقهاء في ذلك؟

- من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية
شخصية المسؤولية الجنائية فلا يسأل شخص إلا عن
ما ارتكبه يده ولا شأن له بفعل غيره خلافاً لما كان
سائداً قبل الإسلام، ومبدأ شخصية المسؤولية الجنائية
ثابت من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧ - ٨]
وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرَوْا زُرَّةً وَزُرَّ أُخْرَى﴾ [فاطر: ١٨]
وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]
وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْمِئْتَةٌ طَائِرَةٌ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣]
وقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ
وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] وقول
المصطفى ﷺ: «ولا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا
بجريرة أخيه» أما أن الدية تطالب بها العاقلة فهذا من
صلة الرحم والتعاون والتناصر.. أما رأي الفقهاء فإن

الجاني هو الذي يعاقب على
الفعل الذي ارتكبه أما
الشخصية المعنوية كالوقف
وبيت المال فهي أهل لتملك
الحقوق والتصرف فيها

هناك علاقة قد تكون بين القضاء والطب النفسي

وليست للعقوبة، فالمسؤولية
الجنائية في الشريعة
الإسلامية لا تتغير، بل
يتساوى فيها الجميع في
العقاب على الأفعال دون هواجس النفس وخلجاتها
وهذا ما يميزها عن القوانين الوضعية.

■ مدونة الأحكام القضائية إضافة جديدة خرجت في
إصدارها الثاني وهي تحمل إثراء العمل القضائي وتأصيل
تطبيق الشريعة وبسط مخرجات القضاء للمتلقى
فماتعليكم على ذلك؟

- ما تقوم به المحاكم من جهود بإصدار الأحكام
يمثل ثروة فقهية وعدلية لا تقدر بثمن، وحصيلة
ينبغي الاهتمام والعناية بها واستشعاراً من وزارة
العدل بأهمية تلك المخرجات كان هذا الإصدار القيم
الذي يحتوي على عدد كبير من الأحكام القضائية
لتعم الاستفادة منها وإدراكاً من الوزارة لهذا الأمر
وإخراجها بالصورة المناسبة أنشأت لجنة علمية مهمتها
مراجعة الأحكام وإعدادها للنشر وقد خرج هذا الإصدار
على نحو متمسك بالدقة والعناية محققاً بذلك الأهداف
المرجوة من تلبية للحاجة وسد الفراغ الكبير في مجاله
ونسأل الله أن ينفع به وأن يسد الجهود والمساعى
لما فيه الخير.

■ نسمع كثيراً عن الاجتهاد في إصدار الحكم أو دراسة
القضية والبحث عن حكم فقهي في المسألة، فهل
الاجتهاد أمر مشاع يتساوى فيه الجميع؟

- الاجتهاد يبذل الوسع والجهد والطاقة أثناء نظر
القضية وذلك بدراسة أوراقها والبحث عن الحكم
الفقهي الذي يمكن تطبيقه عليها أمر مطلوب، لا بد
للقاضي أن يفعله حتى تبرأ ذمته ويوفق للحكم العادل،

وليست أدري ماذا تريده من
الأمر المشاع الذي يتساوى
فيه الجميع - وأكبر معين
على حسن التقدير وحجة

بعض الأولياء يمارسون لونا من الواد المحرم من عضل وتحجير

فضيلة الشيخ د. محمد بن إبراهيم الهويش

تطلعكم وما آلية تنفيذ هذا النظام ليحصل له النجاح؟
- إن نظام القضاء جاء قبل ثلاث قرن من الزمن عام

١٣٩٥هـ كذلك نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي صدر عام ١٣٧٢هـ أي قبل ثلاثي قرن كذلك تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية صدر عام ١٣٨٣هـ قبل نصف قرن وبالرغم من أنها واكبت ذلك الوقت إلا أن التطور الذي شهدته وتشهده الملكة بفضل الله ثم بفضل قيادتها الرشيدة نجم عنه الكثير من القضايا التي استدعى نظرها تحديث الأجهزة القضائية حتى تتمكن من مواجهة الكم الهائل من القضايا المتنوعة سواء في الإقتصاد وهو أهمها أو القضايا الأخرى من جنائية أو حقوقية أو أحوال شخصية ومن هنا قامت الدولة مشكورة بإصدار الأنظمة القضائية التي ذكرتها والتي هدفت إلى النهوض بهذه الخدمة المهمة والارتقاء بها إلى المستوى الأمثل سواء فيما يتعلق بالمضمون أو الشكل فالجهاز القضائي الذي كان بمقدوره القيام بالأعمال القضائية بالأمس لا يستطيع أن يقوم بأعماله اليوم نتيجة كثرة القضايا وتنوعها واختلاف دوافعها..

وفي سبيل تفعيل هذه الأنظمة القضائية قامت الدولة - حفظها الله - بالدعم المالي المطلق لها ونسأل الله أن نرى آثار ونتائج ذلك في المستقبل القريب.

■ كان الجاهليون قديماً يثدنون الأنثى بدفنها وهي حية ظملاً وعدواناً إلا أن البعض من الآباء والأولياء يمارسون لوناً جديداً وعنيفاً من ألوان الوأد المحرم شرعاً ألا وهو العضل الذي هو قتل للحقوق التي كفلها هذا الدين العظيم.. فما نظرتكم للعضل والتجوير الذي لا يزال يمارس في هذا العصر؟

- إنها صور بغیضة من أنواع الظلم الذي حرّمه الإسلام، إنه حرمان لحق من

حصلت على الدكتوراه في مرحلة التقاعد

الفهم وإشراق البصيرة إخلاص النية فإن النية الخالصة تنير العقل فيفتح الله له من المعارف ويكشف

له من الحقائق الشيء الكثير وصدق الله العظيم: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمِكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وإذا ما بذل القاضي الجهد في إصدار الحكم فإنه يعذر في عدم الإصابة ولكنه يؤجر عن بذل الجهد إلا أن المصيب يضاعف له الأجر.

■ ألا تلاحظون أن بعض التصرفات الجنائية قد يكون وراءها مرض نفسي فما علاقة القضاء بالطب النفسي؟

- هناك علاقة، فقد يكون وراء بعض التصرفات الجنائية بعض الخلفيات التي يكتشفها القاضي بعد تحليل نتائج السلوك فتمثل أمام القاضي أثناء النظر. والأحكام في الشريعة مبناها على ما جاء في الحديث «البيئة على المدعي واليمين على من أنكر» فالشخص في هذا الصدد يأخذ باعتراقاته وأقواله، وما ذكرته من اكتشاف القاضي بعض الأمور وراء ارتكاب الجريمة لا تعفي مرتكبها من العقاب لكن قد تكون سبباً مخففاً له وعلى العموم فالمعول في ذلك على القاضي الذي يواجه القضية ويلتقي بالأشخاص ويضبط إفاداتهم.. والأمراض النفسية مختلف بعضها يفقدان الرشد وهذا له حكمه وبعضها لا يفقد الرشد لكنه يحمل الإنسان علي ما لا تحمد عقباه نتيجة عدم السوية في تقدير الأمور وهذا يمكن الاعتماد فيه على التقارير الطبية من المختصين فيها.

■ في ليلة التاسع عشر من شهر رمضان عام ١٤٢٨هـ صدر نظام القضاء ونظام ديوان المظالم واشتمل على تحديثات وتطويرات وأعدة

وتلافي سلبيات نظامية كانت سبباً في تباطؤ مسيرة القضاء والتقاضي طوال خمسة عقود مضت فما

مطلوب رفع الوعي والتعريف بدور الإمامة في تحقيق العدالة

الحقوق الشرعية التي كفلها هذا الدين العظيم لتلك المرأة الضعيفة التي استرعى الله عزَّ وجلَّ الأولياء على حقوقها

ليقوموا بصيانتها والحفاظ عليها إلا أن البعض نسأل الله لهم الهداية ذهب إلى التلاعب بهذه الحقوق وتضييعها دون مراعاة لكرامة هذه الإنسانية ودون استشعار لآدميتها وأحاسيسها ومشاعرها فهي بشر كسائر البشر لها آمال وآلام يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩] وفي آية أخرى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] مخاطباً الأزواج والعضل سواء كان يمنع المرأة من الزواج بالمرضي في دينه وخلقه لأي غرض من الأغراض أو بإيذاء المرأة وإساءة عشرتها حتى تفقد نفسها منه أو بأي شكل من أشكال الظلم للمرأة محرم شرعاً ومن كبائر الذنوب ويوجب فسخ اللولاية، ولا بد من معالجة هذه الأمور ورفع الوعي لدى الآباء وعموم الأولياء والأزواج ووضع حد لكل متلاعب بحقوق الآخرين وقد قامت جمعيات تهتم بهذا الجانب الاجتماعي المهم ونسأل الله التوفيق والنجاح.

■ بلغ عدد الجمعيات العلمية والمهنية العاملة في المملكة قرابة مائة جمعية وهي قليلة مقارنة بالدول المتقدمة إلا ترون فكرة إنشاء جمعية قضائية تعنى بحاجات القضاة وعوائق العمل القضائي ومشكلات القضايا وتطوير النظم وتحسين الأداء؟

- نتمنى وجود كل ما يخدم القضاء والعاملين فيه، ولعل هذه الفكرة مطروحة أمام وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، وحبذا أن تعنى هذه الجمعية بالدراسات القضائية إضافة إلى ما أشرت إليه في سؤالك وأن تكون مفتوحة لكل من يخدم العدل سواء أكانوا قضاة أم كتاب عدل أم محامين أم مآذوني أنحكة وفي ضوء ذلك يمكن

مطلوب جمعية قضائية تهدف لخدمة القضاة وحل القضايا

إيجاد موقع على الإنترنت باسم مركز الدراسات القضائية يكون نواة لهذه الجمعية يشترك فيه كافة

المعنيين الذين في وزارة العدل أو ديوان المظالم الذين على رأس العمل والمتقاعدون ويحتوي الموقع على منتديات متخصصة بحسب نوع الاختصاص ويكون هناك تعاون بين الجهات المعنية وبين الغرف التجارية والمعهد العالي للقضاء وعموم الجامعات والاستفادة من خبرات الجمعيات الأخرى والهيئات والمؤسسات، ولا غرو في أن نجد التجاوب من أصحاب القرار.

■ الجانب الإعلامي في وزارة العدل تطور بشكل كبير وتفاعل مع المجتمع والتحولت الإعلامية المنشودة، فما تقيمكم لهذا الجانب؟

- وزارة العدل حدثت وطورت وجددت أنظمتها واستحدثت أنظمة جديدة جعلتها أكثر دقة وأتقاناً وانطلاقاً، والجانب الإعلامي في رأيي مهم وقد أدى دوره المنشود وتحسن أداء إدارة الإعلام والنشر بما تبذله من جهود في متابعة الأحداث والمستجدات والمشاركة في كافة المحافل كما أن مجلة العدل أدت دوراً منشوداً في نشر البحوث ورفع الوعي العدلي وقد أدى صدورها باللغة الإنجليزية إلى توسع انتشارها والمجلة إضافة إلى ما سبق تضم ملحقاتاً إعلامياً يعنى بتغطية الأنظمة والتعاميم والأخبار والتقارير وحبذا أن يصدر هذا الملحق مستقلاً لإبراز الجهود من خلاله بعيداً عن كونه داخل المجلة.

أسأل الله أن يوفق المسؤولين عن القضاء والعاملين فيه إلى تحقيق الأهداف السامية التي يرنو لها القادة في هذه البلاد وذلك بتحقيق المزيد من الارتقاء بهذا الجهاز المهم في الدولة والذي يمثل توفير العدل وحراسة الاستقرار والله الموفق.

حبذا أن يصدر الملحق الإعلامي لمجلة العدل بصفة مستقلة